39 Original Article Arab Journal for Security Studies 2023; Volume 39 Issue (1), 39-50

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

# The Role of Extraordinary Security in Crime Prevention

# دور الأمن فوق العادي في الوقاية من الجريمة

عبد الرحمن بن عبد الله الشقير
قسم الوقاية من الجريمة، كلية علوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

**Abdulrahman bin Abdullah Al-Shugair**
*Department of Crime Prevention, College of Criminology, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.*

*Received on 18 Dec. 2022, accepted on 15 Feb. 2023, available online on 10 May. 2023*

## المستخلص

تعد الأمننة Securitization مفهومًا جديدًا لوصف المخاطر الأمنية فوق العادية التي تهدد وجود الدولة، ويمكن أن يزود صانع القرار بمبررات تمنحه الحق في اتخاذ تدابير تضمن إزالة المهددات؛ وذلك وفق شروط ومعايير صارت مثار جدلٍ بين الباحثين فيما بعد، وذلك بسبب المخاطر التي تنطوي عليها من فرط استخدامها، ودور أمننة بعض القضايا في الوقاية من الجريمة في حال كانت الأساليب الرادعة غير كافية لمنع تكرار المهددات. واستهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الأمننة في الوقاية من الجريمة. ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة تحديد مفهوم الأمننة ونظريتها، ودورها في الوقاية من الجريمة، وكذلك التعرض لأهم الأفكار التي طرحتها نظرية الأمننة في التعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الأبعاد الأمنية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت إلى أن نظرية الأمننة واحدة من أهم النظريات التي أحدثت جدلًا كبيرًا في الأدبيات الأمنية والسياسية، مع أنها أظهرت قدرة كبيرة على التقاط القضايا التي تهدد وجود الدولة. وأنه إذا تعرضت الدول لأزمات تهدد وجود المجتمع أو وجود الدولة، فيتعين عليها أن تنتج نظرية تعالج مشكلاتها، بحيث لا تخل بمعايير الديموقراطية، مع تعريف مفهوم النظرية وآليات تنفيذها، ومبرراتها، ومعاييرها المتوافقة مع المعايير الدولية.

**الكلمات المفتاحية:** الدراسات الأمنية، الأمن، الأمننة، الوقاية من الجريمة، علم الجريمة.

## Abstract

Securitization is a new concept to describe the extraordinary security risks threatening the existence of the state. It can provide decision-makers with justifications granting them the right to take measures that ensure the elimination of threats, in accordance with conditions and criteria that later became a source of controversy among researchers, due to the risks involved in their excessive use, and the role of the securitization of some cases in crime prevention in the event that deterrent methods were not sufficient to prevent the recurrence of threats. This study aimed to identify the role of securitization in crime prevention. To achieve this objective, the study addressed the definition of the concept and theory of securitization, and its role in crime prevention. In addition, it introduced the ideas put forward by the theory of securitization in dealing with security-related social, economic and political issues.

The study used the descriptive analytical method and concluded that the securitization theory is one of the most important theories that caused great controversy in the security and political literature, although it demonstrated a great ability to capture issues threatening the existence of the state. Moreover, the study found that when countries are exposed to crises threatening the existence of society or the state, they should generate a theory to address their problems, in a way that does not violate the standards of democracy, while defining the concept of the theory, its implementation mechanisms, its justifications, and its standards that are compatible with international standards.

**Keywords:** security studies, security, securitization, crime prevention, criminology.

Corresponding Author: *Abdul Rahman bin Abdullah Al-Shugair*
Email: aalshuqir@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/DTVL7198

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2023. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

وتوصي الدراسة بناءً على ما توصلت إليه من نتائج بضرورة أمننة القضايا التي تشكل تهديدًا وجوديًّا للدولة وسيادتها أو للمجتمع، مثل: قضايا الإرهاب وتغير المناخ، وفق ما تحدده المؤسسات المعنية. وأن نظرية الأمننة تحتاج إلى مزيدٍ من الدراسات الأمنية والاجتماعية، وتقنين ممارستها.

Based on its findings, the study recommends securitizing the issues posing existential threat to the state, its sovereignty or society, such as the issues of terrorism and climate change as determined by relevant institutions. Moreover, it recommended to conduct further security and social studies in the field of securitization and to regulate its practices.

## 1. المقدمة

ارتبط الأمن لعقود طويلة بالتهديدات العسكرية وبالحرب بين الدول، وهو ما يعرف بالأمن الصلب، ثم طرأت تحولات كبيرة على مفهوم الأمن بعد أن تأكَّد تأثر الأمن بأشخاص وأيادٍ أخرى، مثل: المنظمات الدولية غير الحكومية، والجماعات الإرهابية من ناحية، وغيرها من الظواهر الأخرى المؤثرة على كيان الدول مثل: الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والهجمات السيبرانية... وأصبحت من أهم مصادر التهديد الأمني للدول، في ظل عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع هذه القضايا (مشري، 2015، ص. 62).

ويقصد بالأمننة: إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا الخطرة، التي يمكن أن تصنف على أنها «وجودية»، أي تهدد وجود الدولة، تمهيدًا لاتباع إجراءات أمنية استثنائية، ولو باستخدام القوة المفرِطة وخارج إطار القانون المحلي والدولي، بشرط أن تكون موجهةً لقضية محددة، ومؤقتة، وتتبع شروطًا تضمن الشفافية وعدم استغلال الديموقراطية.

وقد يتردد مصطلح وصف بعض الأزمات السياسية والاقتصادية بأنها «وجودية»، لتصعيد توصيفها الأمني لمحاولة أمننتها.

وعلى الرغم من أن نظرية الأمننة تنطوي على وجود حس أمني فكري كبير، وتتطلب التعرف الدقيق على القضايا التي تهدد وجود الدولة والمجتمع باعتبارهما كيانًا واحدًا، من خلال التقاط التحولات الاجتماعية الناعمة التي تؤثر ببطء على كيان الدولة مثل: المشكلات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، فإنها قوبلت بمخاوف أخلاقية كبيرة من إساءة تطبيقاتها.

ويرتبط الأمن في كافة النواحي والقضايا بمصالح الدولة العليا وأهميته في تنظيم العلاقات الدولية والضبط الاجتماعي الداخلي، ولهذا لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه لمفهوم الأمن، وبالتالي ظهرت النظريات والمفاهيم الجديدة لتسليط الضوء على أشكال جديدة من الأمن ينبغي أن تخضع لاهتمام خاص ومعالجات استثنائية، ومنها الأمننة.

وتعتبر كل من الهجرة غير الشرعية وغسل الأموال والفساد بكل ما تتضمنه وتحتويه من تداعيات مباشرة وغير مباشرة أحد أبرز المهددات الأمنية المعاصرة؛ إذ «يبدو أن الأزمات الاقتصادية، والصراعات، وتغير المناخ، وانهيار الدولة، هي عوامل رئيسة للهجرة العالمية. وتؤدي هذه الظاهرة إلى تأثير قوي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للأمم. فما هو مقبول على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية هو أنه يجب أن تكون الهجرة مؤمننة. ويشير فعل الأمننة إلى تصنيف بعض الظواهر المحددة، وبعض الأشخاص أو الكيانات على أنها تهديدات وجودية تتطلب تدابير عاجلة» (Topulli, 2016: 86).

### مشكلة الدراسة

يُعد مفهوم الأمننة أحد أبرز المفاهيم النظرية التي صدرت عن مدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمن والسلام، وحظي باهتمام فكري عالمي، وتعرض للنقد بسبب المهددات التي قد تتعرض لها الديموقراطية في حال تنفيذه، دون الإخلال بالقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، كما سيأتي.

ولاحظ الباحث اهتمامًا كبيرًا بمفهوم الأمننة في مراكز الدراسات المعنية بالأمن والسلام، والأفكار التي طرحت بشأنه في النظريات الغربية، ومحاولات معرفة الدور الذي تؤديه الأمننة في الحد أو الوقاية من الجريمة. أما في التراث البحثي العربي فتوجد ندرة في الاهتمام بهذا المفهوم، فلم يتم تناول هذا المفهوم بشكل كافٍ في الدراسات العربية، وعليه يمكن القول بوجود فجوة بحثية في دراسات الأمننة في البحوث والدراسات العربية؛ لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل هذا المفهوم، ومحاولة التطرق لدور الأمننة في معالجة بعض القضايا المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة.

## 2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي جاءت لتؤصل لمفهوم «الأمننة»، ودراسات نقدية تعرَّضت لجوانب القصور المتوقعة فيها، ولم يجد الباحث دراسات تربط بين الأمننة والحد من الجريمة، وبالتالي سوف يتم استعراض بعض الدراسات التي تسهم في فهم نظرية الأمننة ومجالات تطبيقاتها.

ومن هذه الدراسات الدراسة التي قدمها «Sean M.Lynn-Jones» بعنوان «International security studies after the

cold war:an agenda for the future» والتي عملت على فهم التغييرات التي طرأت على الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن، خاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة، معتبرةً الدراسة أن ظروف الحرب الباردة وانتهاءها دون حرب قد أدخل العديد من التغييرات على النظام الدولي الذي كان له تأثير واضح على الدراسات الأمنية؛ مثل: انهيار الاتحاد السوفيتي والتهديدات الناجمة عنه وانتهاء إمكانية خطر استخدام الأسلحة النووية وتغير شكل النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي أو متعدد القطبية؛ مما دفع إلى مراجعة شاملة للدراسات الأمنية القائمة (Jones, 1997, p. 42-45).

وقد قامت الدراسة بمراجعة بعض الدراسات الخاصة بقضية الأمننة، والوقوف أمام أبرز التطورات التي حدثت وتحليلها لفهم كيف تأثرت الدراسات الأمنية بهذه التغييرات. وكيف يمكن أن تتأثر هذه الدراسات بأي تغييرات مستقبلية بالنظام الدولي، بالإضافة إلى تحليل نقدي لهذه الدراسات الأمنية مع وضع بعض المقترحات للدراسات الأمنية القادمة، وما ينبغي أن تقوم بأخذه في الاعتبار بشكل أكبر، وكانت قد تجاهلته الدراسات الأمنية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ أكدت الدراسة أن تغيرات النظام الدولي مازالت قائمة ومستمرة، وهذا سيكون له تأثيره الواضح على مفهوم الأمن وكيفية رؤية الدول لهذا المفهوم، والتعامل معه ومع التهديدات التي قد تشكل خطرًا عليه، وقد اعتمد كاتب الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي دون التعمق في السلبيات التي اتسمت بها الدراسات الأمنية التقليدية والنقدية بشكل تحليلي كافٍ (jones, p49) .

كما قدم «Vladimir sulovic» دراسة بعنوان «Meaning of Security and Theory of Securitization» طرح فيها تساؤلًا مهمًّا حول قضية الأمننة، هو «ما المعيار الذي يدفع الشيء لأن يطرح كقضية أمنية؟»، وفي محاولة لإعطاء جواب عن هذا السؤال قام الباحث بعرض ما قدمه «باري بوزان» الذي يعد واحدًا من أهم رواد مدرسة كوبنهاغن لدراسات الأمن والسلام، بتأكيد أن الأمن قضية تتركز حول البقاء؛ ما يعني أن أي تهديد حقيقي لهذا البقاء، فإنه يعد تهديدًا أمنيًا، ويجوز استخدام وسائل غير عادية لمواجهة هذه التهديدات، وقد أضاف إلى طرح النظريات التقليدية محاور وقطاعات جديدة من شأنها أن تهدد الأمن، وليس التهديدات العسكرية فقط، بالإضافة إلى النظر لفواعل أخرى غير فاعل الدولة باستطاعتها التأثير على الأمن، وهذا ما وسَّع نطاق مفهوم الأمن وأسَّس لأول مرتكزات نظرية الأمننة (sulovic, 2010, p. 2-4).

وفي إطار الإسهامات النظرية الخاصة بنظرية الأمننة قدم الباحث «Thierry Braspening-Balzacq» دراسة تحدد تعريف الأمننة على أنها «ممارسة تحكمها القواعد، وتستهدف إضفاء صفة الأمن على شتى المجالات، ولا يشترط وجود تهديد حقيقي، وإنما ضرورة وجود القدرة الاستطرادية لمنح دفعة تقدم الجانب العام للقضية»، وعليه؛ تعتبر القضايا مؤمننة عندما يتقبلها الجمهور، وقد يأخذ الجمهور عدة أشكال منها: التقني، والبيروقراطي، والرأي العام. وفي إطار الدراسة قدم «بالزك» عناصر عملية الأمننة التي تأتي في أربعة عناصر، هي:

أولًا: الفاعل أو العنصر المؤمنن: وهو الكيان الذي يصنع الفعل أو الحركة المؤمننة.

ثانيًا: التهديد الوجودي: وهو الموضوع المعرف على أنّه يمثل ضررًا محتملًا.

ثالثًا: الموضوع المرجع: وهو الموضوع أو الفكرة المعرضة للتهديد التي تحتاج إلى حماية.

رابعًا: الجمهور وهو هدف الخطاب أو الفعل المؤمنن الذي يجب إقناعه بخطورة قضية ما وتقبلها على أنها تهديد أمني ( Balzacq, 2002, p. 78-85).

أما عن القضايا المجتمعية وثيقة الصلة بالأمننة، فقد اقترح «سيليستينو» حجتين أساسيتين يحاول من خلالهما تقديم تبرير نظري للتأثير السلبي لمعدلات العنف والجريمة على جودة الحكم إذا ما تم تأسيس إطار أمني منظم للتعامل مع هذه القضايا، أولهما: أن المستويات المرتفعة من جرائم العنف تؤدي إلى تدهور السلامة العامة، ومن ثمَّ من المرجح أن يطلب المواطنون من الحكومة أن تقود سياسات أكثر صرامةً ضد الجريمة والمجرمين، أي تطبيق سياسة «اليد الثقيلة» Heavy Hand policies، أما الحجة الثانية: فتتمثل في أن مستويات الجريمة والعنف المرتفعة تؤدي إلى تعظيم دور مؤسسات الأمن غير الخاضعة لسيطرة الدولة؛ وهذا ما يستدعي تدخل الدولة لتأكيد أمننة القضايا والإجراءات التنفيذية المتصلة بها (Celestino, 2013, pp5-8).

محاولات أخرى قدمها العديد من الباحثين ربطت التأثيرات السلبية لتصاعد معدلات العنف والجريمة مع غياب إطار متكامل للقضايا الأمنية، ومن أهم تلك المحاولات دراسة «جاكوبس وأوبريان» التي حاولت رصد وحشية الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكدا وجود علاقة طردية بين معدلات جرائم القتل، وبين استخدام الشرطة للقوة، والتي تصل في بعض الأحيان إلى القتل عند القيام بإجراءات إنفاذ القانون المتعارف عليها، وذلك في 170 مدينة أمريكية (Jacobs and Robert O'Brian, 1998, pp837-839). ومع ذلك قد يجادل المشككون في أن استخدام الشرطة للقوة أمر مشروع، ويبتعد كل البعد عن سياسات الأمننة التي تحددها الدولة.

أما عن قضية الهجرة غير الشرعية فيُمكن القول بأن حالة التغير الاجتماعي والسياسي التي اجتاحت العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 مرورًا بالأزمة المالية 2008، وتزايد الضغوطات الاقتصادية على الدول الصناعية الكبرى، ووصولًا إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ 2011، جميعها معطيات أعادت النظر في سياسات الهجرة وتداعياتها على كُلٍّ من دول المنشأ والمقصد، وأضحى أهم ما يواجه تلك السياسات من تحديات يتركز حول ثلاث نقاط أساسية هي: مدى نجاح أسلوب احتواء المهاجرين في بعض دول المهجر، ثانيًا: قدرة دول المقصد على تجاوز اختبار الازدواجية في تطبيق القيم الحقوقية للمهاجرين، ثالثًا: قدرة دول المقصد على تجاوز التأثيرات السلبية على بعض الحقوق والحريات لدى مواطنيها.

غير أن دراسة كل من «Gallya Lahav, Marie Courteman-che» تناولت كيفية تحول قضية الهجرة واللجوء في الديمقراطيات الليبرالية من مجال السياسة الداخلية التي تركز على الشواغل الاجتماعية والاقتصادية إلى مجال السياسة العليا وعلاقتها بالأمن القومي. وترتكز الدراسة على عددٍ من المقولات النظرية التي تذهب إلى أن تأطير ظاهرة الهجرة واللجوء، وكأنهما تهديد للأمن القومي يؤدي إلى عددٍ من التداعيات أولها: تصاعد القيود على سياسات الهجرة، وتأطير قضية الهجرة غير الشرعية، وكأنها تحدياتٍ أمنيةٍ تهدد الهوية الوطنية أو البناء الثقافي الاجتماعي. بالإضافة إلى أن هذا التهديد في شكله الأمني يولد توافقًا في مواقف أغلب الأطياف السياسية في دول المقصد، ولا سيما عند دعم القيم الحمائية وأمننة أي شيء متصل بالقضية (Lahav, Marie .Courtemanche, 2012, p.477-479)

وتكشف الدراسات السابقة ارتباط تطبيقات الأمننة بأنواع من العنف والجريمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية والجرائم المرتبطة بمخالفة نظام الإقامة؛ مما يتيح أمننة بعض القضايا المهددة لوجود الدولة والمجتمع، ويصعب معالجتها بالأنظمة المعمول بها.

### أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العلمية من تصديها لقضية الأمننة، وهو موضوع لم يحظَ باهتمام كافٍ من جانب الباحثين العرب المتخصصين في الدراسات الأمنية عامة، أو دراسات علم الاجتماع خاصةً في المنطقة العربية، على الرغم مما شهدته المنطقة من تحولات كبرى واختلالات أمنية خلال العقد الماضي، وبالتحديد مع موجات ثورات الشعوب العربية في عام 2011 وما بعدها، وتحول الكثير من هذه المناطق لبؤر لأزمات الجريمة والفقر والهجرات غير الشرعية والاتجار بالبشر، وهو ما انعكس على باقي المنطقة العربية المستقرة. بالإضافة إلى الإسهام في تأصيل هذا المفهوم ومحاولة تحديد أركانه.

كما تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على قضية قديمة بمفاهيم جديدة؛ حيث تمثل نظرية الأمننة توجهًا جديدًا في العلاقات الدولية وتنظيم السياسات الخارجية والداخلية في ظل تعرض الدول المستقرة إلى هجرات بشرية وهجمات إعلامية وتقنية؛ مما يحولها من مشكلة أمنية في ذاتها إلى أصلٍ لمشكلات متعددة، وجرائم متراكمة مثل: الاتجار بالبشر، واقتصاد الظل، والضغط على الخدمات العامة والأساسية بشكل غير مخطط له؛ حيث يعد هذا الموضوع من الموضوعات الجديدة والحيوية، لفهم التحولات في الوقت الراهن، خاصةً مع اتجاه الكثير من الحكومات العربية لأمننة الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دون مراعاة لضوابطها الديموقراطية والمعايير الدولية.

### تساؤلات الدراسة

تركز الدراسة على تساؤل رئيس هو: ما الأمننة؟ وما دورها في الحد من الجريمة؟ ولتحقيق هذا الهدف الرئيس تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

أولًا: ما المقصود بنظرية الأمننة؟

ثانيًا: ما معايير الأمننة؟

ثالثًا: ما النقد الموجه لنظرية الأمننة؟

رابعًا: ما نماذج أمننة الهجرة غير الشرعية؟

خامسًا: ما دور الأمننة في الوقاية من الجريمة؟

### أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم الأمننة، ونظرية الأمننة بوصفه أحد الحلول الجديدة لمعالجة القضايا التي تهدد وجود المجتمع أو وجود الدولة.
- التعرف على دور الأمننة في الوقاية من الجريمة.
- اختبار كفاءة الأفكار التي طرحت في الغرب ضمن نظرية الأمننة، ودورها في الوقاية من الجريمة، والتعرف على أوجه القصور التي تواجهها.
- التطرق لأهم السياسات الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية.

### مفاهيم الدراسة

تناولت الدراسة مفهومًا رئيسًا واحدًا هو الأمننة. ويقصد بالأمننة في هذا البحث: اتباع الدولة لإجراءات سياسية وأمنية وعسكرية استثنائية ومؤقتة لمعالجة قضية وجودية، وتعذر حلها بالأنظمة

المعمول بها. وهي تختلف عن قانون الطوارئ؛ لأنها موجهة لقضية محددة، وليست لضبط حركة المجتمع، ولهذا يمكن وصف الأمننة بأنها الأمن فوق العادي.

## 3. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي. فالمنهج الوصفي يقوم على الوصف الدقيق للظاهرة وممكناتها، وما يتصل بها من سمات مميزة، ومن ثم استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث، أما المنهج التحليلي فيقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى عناصرها الأولية لتسهيل عملية الدراسة، وتحديد الأسباب التي تقف وراءها. ولتطبيق المنهج التحليلي في هذه الدراسة تم اتباع الخطوات التالية (عطية، 2013، عبد الرحمن، 2013؛ قنديلجي والسامرائي، 2009؛ العساف، 1989):

1- البحث عن الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت مفهوم ونظرية الأمننة، وأهم أفكارها والانتقادات التي وجهت إليها ودورها في الحد من الجريمة ونماذج تطبيق الأمننة في بعض دول العالم.
2- التفسير: حيث تم عرض الدراسات العلمية التي تناولت الأمننة، واكتشاف المسببات، بما يساعد على توضيح المفهوم والنظرية.
3- الاستنتاج: حيث تم تركيب المفاهيم والنتائج، وفي ضوء ذلك يتم التعميم.

### تقسيم الدراسة

تأتي الدراسة في شكل مجموعة من العناصر ينبثق منها مجموعة عناصر فرعية، مع التركيز على أن تجيب عن تساؤلات الدراسة، على النحو التالي:

### أولًا: مفهوم نظرية الأمننة

يكمن جوهر نظرية الأمننة Securitization Theory في تحديد القضايا الأمنية المتفاقمة بشكل يهدد وجود الدولة وأمن المجتمع أو تهدد أمن جماعة، ويكون لهذه القضايا بعد دولي وبعد داخلي، ويصعب معالجتها وفق الأنظمة المعمول بها في الدولة، كما أنها لا تخضع لنظام إعلان الطوارئ، وبالتالي تصنيفها كقضايا ذات صبغة أمنية قصوى، ومن ثم تؤمنن، بحيث يُضفى على القضية طابع أمني، وتعالج باتباع إجراءات أمنية وسياسية ذات طبيعة خاصة، حتى ولو خالفت دستور الدولة وأنظمتها، إلا أن لها إجراءات متبعة لإخلاء المسؤوليات القانونية والأخلاقية الدولية، كاللجوء إلى الاستثناءات في قوانينها ودساتيرها، وكذلك العمل وفقًا لقوانين دولية لا تتطابق مع حالة المشكلة كحدة إجراءات التفتيش في حالة الهجمات الإرهابية. ويوجد تحت هذا المفهوم مجموعة من الشروط والمعايير والأخلاقيات، ومشكلات منهجية في ضبط الأمننة.

وقد ظهرت نظرية الأمننة لأول مرة في أواخر الثمانينيات من خلال أعمال أولي ويفر - الذي تطرق إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني - ثم أصبحت برنامجًا بحثيًا في مقدمة أولويات الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاجن لدراسات الأمن والسلام (Waever, 1989: 1). وقد اشترك في البرنامج البحثي الباحث أولي ويفر ومعه فريق من الباحثين، وعلى رأسهم باري بوزان.

وتتسم نظرية الأمننة بأنها تطور السياسات الأمنية في ضوء التغيرات الدولية التي ينعكس تأثيرها على المجتمعات الداخلية، وهي دمج مهني بين الإجراءات السياسية ذات الأبعاد الأمنية الدولية والداخلية، و«تلفت هذه النظرية الانتباه إلى قوة الخطاب الرسمي والطبيعة السياسية لعملية الأمن، وما يرتبط بذلك من تحول عدد من القضايا العادية من مجال السياسات العادية إلى مجال السياسات الأمنية غير الاعتيادية. وقد قدَّم أولي ويفر، فكرة الأمننة عام 1995م، ثم قامت مجموعة من الباحثين في «معهد كوبنهاجن لبحوث السلام» بتطوير الفكرة، كإحدى الأدوات التحليلية الجديدة في مجال الدراسات النقدية للأمن، تبلورت نظرية الأمننة في عام 1998م، عندما نشر بوزان وأولي ويفر ووايلد عملهم الجماعي المعنون بـ«الأمن: إطار عمل جديد للتحليل»، ومنذ ذلك الحين اكتسبت دراسات الأمننة شعبية متزايدة، ووفقًا لأحد الباحثين، فإن نظرية الأمننة تعد واحدةً من أكثر نظريات ما بعد الحرب الباردة بروزًا وتأثيرًا في مجال الدراسات الأمنية. وتكمن أهمية نظرية الأمننة الإبداعية في فائدتها ودورها في دراسة صنع السياسات الأمنية» (Waever, 1989, p. 12).

وترتبط الأمننة بأمن الدولة عامة، وأمن المجتمع أيضًا، ويؤكد بعض الباحثين ارتباط الأمننة «بأمن الدولة أو أمن وحدة أو منظمة أو جماعة ما، ويعبر فيها مسئول رسمي في إطار وحدة أو مؤسسة رسمية عن أن هذا التهديد قد يقضى على وجود هذه الوحدة أو المنظمة أو الجماعة، وهذا الأمر يستوجب تحرك كافة الأجهزة والمؤسسات وتعبئة كافة الموارد للتعامل مع تلك التهديدات، وذلك بناءً على إجراءات استثنائية» (Kurni awan, 2018, p. 13).

وهذا يتطلب حسًّا وخيالًا أمنيًّا رفيعًا، وقادرًا على حسن تقييم المخاطر، ومن ثم فإن المهددات التي تتعرض لها الجماعات أو القطاعات الأساسية في الدولة يشترط أن يكون الإضرار بها يشكل تهديدًا مباشرًا على المجتمع والدولة.

وتتفق مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية مع المدرسة الواقعية

في السياسة بأن الأمن قضية وجودية، تمس وجود الإنسان، ولكنها ترى أيضًا أن الأمن بناء اجتماعي يتم تأسيسه عبر التواصل بين الدولة والجمهور. ومن هنا يكون الأمن عملية تفاعلية، ولكن ما يميز الأمن عن السياسة هو تحليل الخطر الوجودي، أي الخطر الذي يتجاوز التهديدات البسيطة أو الشعور بعدم الارتياح، وبالتالي يمكن تعريف الأمن بأنه: ما وراء السياسة، أو سياسة الاستثناء (العربي، 2015).

وقد شهد العالم في العقدين الأخيرين حروبًا واعتداءات دولية، تحت ذريعة المهددات الأمنية لوجود الدولة، وهي تعبر عن الرباط الدقيق الذي ينظم علاقة السياسة بالأمن، ومن أبرز الأحداث: حرب أمريكا على العراق عام 2003، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين، وحرب روسيا على أوكرانيا عام 2022، وكثير منها كانت عمليات استباقية، لمهددات أمنية محتملة.

ويؤكد منظرو مدرسة كوبنهاجن أن الأمن يتعلق بفكرة البقاء، (Buzan et al, 1998, 21)، ولهذا يتميز الأمن عن السياسة بأنه تحليل الخطر الوجودي، وبالتالي يمكن تعريفه باعتباره «ما وراء السياسة» أو «سياسة الاستثناء» (Bigo, 2008: 122). لذلك فإن الأمننة تتمثل في إضفاء الطابع الأمني على قضية ما لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها.

ويُلحظ أن السمة الفكرية الأساسية في الأمننة، محاولتها إضفاء مبررات فوق مستوى المبررات العادية، تؤكد أن هناك نوعًا من المشكلات قد تهدد وجود الدولة، وبالتالي ينبغي التصدي لها بأساليب استثنائية ومؤقتة، وتكمن خطورة الأمننة وأهميتها في الوقت ذاته، في المشكلات التي حددت بوصفها مؤمننة؛ مثل: الهجرات غير الشرعية، وهي أهم مشكلة واجهتها أوروبا في الثمانينيات وما بعدها؛ حيث إنها مشكلة تنشأ خلال سنوات طويلة، ثم يتفرع منها مجموعة أخرى من المشكلات، ثم تترسخ في المجتمع بشكل ناعم وغير محسوس، ولكنها تهدد هوية الدولة واقتصادها وبالتالي وجودها (Bilgin, 2003, p. 209).

وتقدم نظرية الأمننة إذًا مبررات قانونية وأخلاقية من أجل أن تتجاوز بعض قيود الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية التنقل والتعبير التي أسيء استخدامها للإضرار بأمن بعض دول أوروبا، من خلال إنتاج نظرية الأمننة التي تتيح سياسات أمنية جديدة تسد الثغرات المستغلة؛ وذلك بجعل الأمننة عملية تواصلية بين الدولة والمجتمع والبقاء في مصير مشترك ومتفق عليه، ويدرك خطره الجميع. وعلى الرغم من الرفض الكبير الذي قوبلت به الأمننة، فإنها وجدت طريقها للتنفيذ في ظل المواجهة مع الديموقراطية الغربية ومنظمات حقوق الإنسان، أما المبرر الأساسي لقبول تطبيقات هذه النظرية في المجتمع الأوروبي، فهو تصاعد حدة الأخطار الناتجة عن العمليات الإرهابية وتزايد مشكلات الجيل الثاني للمهاجرين واللاجئين (زعير، 2023، ص.40-45).

**ثانيًا: معايير الأمننة**

تناقش نظرية الأمننة معايير أمننة القضايا، ومن المسؤول المخول بإعلان الأمننة، وتحديد الرأي العام المحلي والدولي الذي ينبغي مخاطبته بشفافية وإعلان أمننة قضية محددة، والمدة الزمنية للأمننة والمحاذير الأخلاقية التي تنطوي عليها.

هناك ثلاثة معايير أساسية لا بد من تحققها قبل أمننة أي قضية تهدد وجود الدولة، الأول: أن يتحدث الناس بقلق عن مشكلة ما، وتكون قضية رأي عام، والثاني: أن تصنفها الدولة بوصفها قضية وجودية، وهنا تبدأ الإجراءات بإعلان رئيس الدولة أو مسؤول رفيع المستوى عن المهددات الخطيرة في القضية المزمع أمننتها، ثم تبدأ وسائل الإعلام بشرح هذا الخطر، وتحشد الرأي العام حوله لانتزاع موافقته وقبوله للإجراءات التي سوف تتخذ، ثم تبدأ الدولة في اتخاذ الإجراءات المناسبة، ويشترط فيها أن تكون مؤقتة، وتنطوي على حسن نوايا لضمان عدم إساءة استخدامها من قبل بعض الموكلين بالتنفيذ (المطيري، 2015).

وتؤكد الأدبيات حول الأمننة هذه الخطوات، وترى أنه «يمكن تأكيد ثلاث خطوات رئيسة في الأمننة؛ الأولى: إعلان رئيس دولة عن وجود تهديد مصيري وخطر على المجتمع، والإعلان عنه للرأي العام (مثل: مشكلة تغير المناخ، والإرهاب)، وأن هذا التهديد يواجه إطارًا مرجعيًّا أو وحدة ما ويهدد وجودها (هذا الإطار المرجعي قد يكون دولة، أو جماعة، أو قيمة أساسية مثل: الديموقراطية). وهذه المرحلة هي فعل الخطاب، أي التصريح والإعلان عن التهديد. الثانية: تلقي فعل الكلام أو الخطاب من الرأي العام، والموافقة عليه وتأييده ولو بالصمت. الثالثة: البدء في اتخاذ الإجراءات الطارئة والاستثنائية كمحاولة لتأمين الإطار أو الموضوع المرجعي المهدد» (Arrigo,2018 , p. 225).

وتسعى هذه الخطوات الثلاث إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة، ومحاولة تجاوز الأزمات الديموقراطية والأخلاقية التي قد تنطوي على أمننة أي قضية دون ضوابط. ويلحظ أن الفعل الخطابي يعد شرطًا أساسيًّا في الأمننة، وهو أن تكون القضية الأمنية موضوعًا لأحاديث الناس العاديين في المجتمع بوصفها خطرًا أو مهددًا أمنيًّا، حتى وإن لم يدركوا حجم المخاطر، فهذا النهج اليومي من الناس العاديين يعد فعلًا خطابيًّا ينبغي إعادة تقييمه على مستويات عليا. وهذه المسألة من أهم ما ناقشه منظرو الأمننة؛ إذ إن إيجاد مبررات كافية لعرضها على الرأي العام المحلي أو الدولي، لإعلان أن قضية تبدو عادية، بعد أن أصبحت غير عادية وصارت خطرًا يمس وجود الدولة

أمر في غاية الأهمية، إضافة إلى وجود مسؤول رفيع يتولى هذه المهمة وليس بيانًا أو مسؤولًا عاديًا.

وهذا يعني أن الأمننة تقع في منطقة بين التهديد الوجودي الموضوعي؛ مثل: الحرب، وبين المشكلات التي تبدو طبيعية ولها إجراءات قانونية وأمنية تحد منها كالمخدرات، فإذا شعر المسؤول بتصاعد مشكلة تبدو طبيعية وتوصل إلى مؤشرات تؤكد أنها ستهدد أمن الدولة ووجودها، فإنه في هذه الحالة يعلن للرأي العام أن القضية تمت أمننتها، ويبدي مبرراته، وإذا قوبلت بالتأييد، وهي غالبًا تحظى بتأييد صامت، فإنه يبدأ في اتباع إجراءات أمنية استثنائية، للحد من هذه المشكلة، حتى ولو خالف فيها دستور بلاده وأنظمتها (فايزة، 2011، ص.147-156).

وتكمن أهمية الإعلان للرأي العام في تحقيق مبدأ الشفافية، وإطلاع منظمات حقوق الإنسان على مسوغات الأمننة، لمنع أية تقارير منحازة وتفسيرات سياسية ضد مصالح الدولة.

ولذلك ترى مدرسة كوبنهاجن أن الأمن هو «فعل خطابي» Act of Speech، فهو نتيجة لعملية اجتماعية معينة تتمثل في البناء الاجتماعي لقضايا الأمن، أي تحديد ما الذي يمكن أمننته، ومن المسؤول المخول بالأمننة؛ وذلك لأنها إدراك ذاتي، ولا يقوم بالضرورة على دواعٍ موضوعية (العربي، 2015).

ويلحظ أن الفعل الخطابي يستند إلى الثقافة المجتمعية الأوروبية، وهي تختلف كثيرًا عن الثقافة العربية؛ نظرًا لاختلاف مستويات حرية الإعلام والثقافة الشعبية بقضايا الشأن العام؛ إذ نلحظ على مستوى السعودية مثلًا وجود تذمر مجتمعي كبير من ظاهرة التستر التجاري، ومن ظاهرة التسول، وهي غالبًا مستمدة من تأثير الطرح الإعلامي المتكرر، أو من تجارب المتضررين، كما أنها حالة مرئية يوميًّا، في حين أن الهجرات غير الشرعية تعد أكثر خطرًا وتهديدًا لأمن المجتمع، إلا أن الإحساس المجتمعي بخطرها منخفض، لعدم وجود طرح إعلامي متخصص، يهيئ الفضاء العام لأمننتها، وعدم وجود إحصاءات منشورة تعكس خطرها، ومن ثم فإن أمننة أي قضية تتطلب فضاءً عامًّا يحمل قدرًا من المسؤولية الاجتماعية والإعلامية قبل أن تبدأ الإجراءات السياسية والأمنية (فايزة، 2011، ص. 160-168).

وتشير جونا نيمان إلى وجود سبعة عوامل يمكن أن تسهم في إنجاح عملية الأمننة، وهي: التوقيت، والسياق الاجتماعي والخطابي لفعل الكلام، ومدى القدرة على تكرار استخدام ألفاظ أمنية، ودرجة العلاقة بين المتكلم والجمهور (كخطابات رئيس الدولة التي تختلف كليًا عن خطاب وزير أو مسؤول في الحكومة)، وموقع القائم بالأمننة، والسياق الخارجي للقضية وملامح التهديد، وأخيرًا مدى قبول الجمهور (Nyman, 2013: 59). وهذه العوامل مهمة في تهيئة المزاج العام المحلي، لضمان تقبله لإجراءات الأمننة، وتحقيق مبدأ الديموقراطية والشفافية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية؛ إذ يتحقق مبدأ الحوكمة والشفافية.

**ومن أبرز التحديات التي تواجه أمننة أي قضية، ثلاثة مستويات للتعامل مع القضايا السياسية:**

**الأول:** عدم التسييس، وتقويض القضية، وإبرازها على أنها غير مهمة.

**الثاني:** التسييس الذي يطرح القضية للنقاش في المجال العام.

**الثالث:** الأمننة التي تعطي الأولوية للموضوع من خلال تسميته قضية أمنية، وجعلها فوق السياسة، كقضية وجودية يجب التعامل معها على الفور (Shipoli, 2018, p. 1).

وتشمل هذه المستويات الاختلاف بين المسؤولين في داخل الدولة حول تحديد موقف الدولة من القضايا التي ينبغي أمننتها أو خفض مستوى التعامل معها، وتخضع وجهات النظر للمستوى الفكري والعمق السياسي وحسن تقدير المخاطر الذي يتحلى به المسؤول أو المستشار، إضافة إلى مستويات الطرح السياسي والأمني في الرأي العام، وهذا يتطلب ثقافة عالية المستوى، والتفكير في أبعد مدى يمكن أن تمتد إليه الظواهر والمشكلات المختلف فيها؛ وذلك لأن بعضها ينفلت في لحظة تاريخية محددة، ثم تتحول إلى مسألة ذات أولوية قصوى في آخر لحظة، ومن أبرز المشكلات التي تبدأ بذات أهمية منخفضة، ثم تنمو بنعومة وتغرس مشكلات أخرى بشكل يصعب معه تحديد مجموعة مخاطر في سبب واحد، مشكلة: الإرهاب، وغسل الأموال، والهجرات غير الشرعية، والمخدرات.

ومن أبرز المشكلات التي اختلفت فيها الدول حول الأمننة، كانت مسألة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ فقد تباينت الآراء السياسية والأمنية حول مستوى تكييفها بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا، كما سيأتي.

### ثالثًا: النقد الموجه لنظرية الأمننة

تعرضت نظرية الأمننة للنقد منذ ظهورها إلا أن غالبية أوجه النقد التي وجهت إليها تنطوي على تقبل هذه النظرية، ومحاولة تطويرها؛ ولذلك كان أنصار مدرسة كوبنهاجن الذين نشروا النظرية، هم أول من وجهوا تساؤلات نقدية لها، وعلى رأسهم أولي ويفر؛ إذ يرى أنها نظرية تفشل في التعامل مع القضايا العادية في إطارها الطبيعي، ومن خلال قواعد ديمقراطية. وبالتالي دعا ويفر إلى إستراتيجية نزع أو تفكيك الأمننة De-securitization، التي بموجبها تعود القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية (Waever, 1989).

ويمكن أن يعد ويفر أهم من قدم نقدًا عميقًا؛ وذلك لأن الأمننة حددت مسار القضية منذ الشعور بخطرها حتى القضاء عليها والأخلاقيات المصاحبة لها، إلا أن النظرية لم تناقش مسألة إنهاء الإجراءات الاستثنائية، ولا آليات التوقف ولا تحديد توزيع صلاحيات من يملك حق إنهاء الأمننة، ويبدو أنها تركت لأخلاقيات العمل المهني الأمني الذي يفترض فيه حسن تقدير الأمور. ويلحظ حضور المسألة الأخلاقية أكثر من المسألة الأمنية والسياسية، وهذا يعني أن إجراءات ضبط أمننة أي ملف تتطلب تنظيمه من مختلف جوانبه الأمنية والسياسية والأخلاقية والقانونية والعلاقات الدولية.

ولمنع أي قضية عادية أن تتحول إلى قضية أمنية، يقترح أولي ويفر ثلاثة خيارات: الخيار الأول: هو عدم استخدام المصطلحات الأمنية عند الحديث عن المشكلات أو القضايا العادية، ثانيًا: عند أمننة أي قضية، يجب إبقاؤها بعيدًا عن المعضلات الأمنية، وأخيرًا ضرورة تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسات العادية (Waever, 2000: 254). وهذه المقترحات تسعى لتبديد المخاوف من التجاوزات الديموقراطية والأخلاقية لأمننة القضايا.

ويلحظ اتفاق المنظرين مع النقاد حول أهمية الأمننة، مع ضرورة التضييق من استخدامها، إلا بحدود ما يثبت أنه يهدد وجود الدولة، ولكن يلحظ أيضًا أن الحس الأمني الغربي متقدم جدًّا في فهم القضايا المهددة لوجود الدولة، وهي في الغالب قضايا تترسخ عبر عشرات السنين، وينشأ منها قضايا ومشكلات ثانوية، ثم تنتشر وتصبح مشكلات رئيسة، ثم تنفصل هذه المشكلات لتكون مشكلات مستقلة، بينما يرجع كثير منها إلى جذر واحد، وهذا الجذر يحتاج إلى حس أمني وتنموي وسياسي رفيع، ومراكز رصد دقيقة، وهذا ما يميز مراكز إنتاج النظريات الغربية عن غيرها.

ومن التحديات الأساسية في تطبيق الأمننة أنه «من الصعب تحديد الجهات الفاعلة الملموسة أو التحركات الأمنية. ومع ذلك، يقال هنا: إن محلل الأمن سيكون قادرًا على الاحتفاظ بنقاط القوة الرئيسة لدراسات الأمننة، وفهم طريقة عمل أعمال الأمننة... وكذلك مما يواجه التطبيق النقدي للأمننة هو القلق من إمكانية توسيع مجال الأمن دون إعادة صياغة مفهوم الأمن؛ مما قد يؤدي إلى عسكرة قطاعات معينة من المجتمع والسياسة» (Charrett, 2009: 37). وتبرز هذه الملحوظة أهمية التعاون المشترك بين صناع السياسات الأمنية والباحث في العلوم الأمنية، لضمان تحقيق مستويات نضج الممارسات الأمنية التي تحقق المصالح العليا للدولة وتلتزم بأخلاقياتها.

وتؤكد ريتا فلويد أن الأمننة وتفكيكها ليست عملية إيجابية أو سلبية، ومن ثم فإن الصحة أو الخطأ المعياري لكل منهما يعتمد في النهاية على تداعياتهما، ولهذا ترى فلويد أن الأمننة تكون صحيحة أخلاقيًّا في حالة تحقيق ثلاثة شروط كما يلي:

1- إذا كان هناك تهديد موضوعي يهدد بقاء الكيان المرجعي (النظام أو أحد الفاعلين).

2- أن يكون الكيان المعني بالأمن يتمتع بالشرعية الأخلاقية، أي إنه المسئول عن توفير متطلبات الناس ومنها ضمان الأمن.

3- أن يكون الفاعل المعني بالأمن مخلصًا في نواياه، قادرًا على فهم قدرات المُهدد للرد عليه بطريقة مناسبة (Floyd, 2011).

وتلتقي مسألة أخلاقيات أمننة القضايا كثيرًا مع نظرية الانعتاق، وهي التحرر من القيود؛ وذلك لأن جزءًا كبيرًا من إجراءات الأمننة تقيد حريات المتورطين بالقضايا المؤمننة أو المجتمع المحيط بهم، ومن هنا تعرَّضت نظرية الأمننة إلى النقد من قبل «المدرسة النقدية في دراسات الأمن» المعروفة باسم مدرسة ويلز؛ إذ طرحت مفهوم «الانعتاق» بوصفه بديلًا لمفهوم «البقاء»، وذلك لأن الأمن مرتبط بتحقيق الانعتاق للإنسان وتحرره من أسباب الخوف والتهديد، ولا يرتبط الأمن بالبقاء الذي يرتكز حول سياسات القوة وفرض النظام، ويرى بوث، أحد رواد مدرسة ويلز، أن الأمن المرتبط بمفهومي القوة والنظام ليس أمنًا إطلاقًا، وأن الأمن يتحقق في حال إذا لم يحرم منه الآخرون؛ لذلك يؤكد أن الأمن والانعتاق يحققان العيش، في حين أن الأمن والبقاء يحققان الحياة (العربي، 2015).

وتلفت مدرسة ويلز الانتباه إلى مسألة أخلاقية مهمة، تتمثل في التفريق بين الأمن المصاحب للحرية والأمن المصاحب للبقاء على قيد الحياة بلا حرية؛ إذ تؤكد قيمة الحرية التي تعتز بها المجتمعات الأوروبية، وترى أنها كافحت من أجلها، وهي مسألة لم تكن ضمن معالجات مدرسة كوبنهاجن التي كانت نظريتها تنزع إلى الأداتية أكثر من الانعكاسات الاجتماعية والأخلاقية.

ووجهت «مدرسة باريس للدراسات الأمنية» بعض جهودها على نقد مفهوم «الفعل الخطابي» الوارد في نظرية الأمننة؛ إذ ترى مدرسة كوبنهاجن أنه ينبغي دراسة الخطاب السياسي والنخب السياسية من أجل دراسة الأمننة، في حين ترى مدرسة باريس أن الأمننة ترتبط بالقرارات والبنى البيروقراطية التي تشكل نمط السياسة اليومية المتعلقة بالترشيد وإدارة الموارد واستخدام التقنية الخاصة بالتواصل والرقابة عن بعد من خلال قواعد البيانات وسرعة تداول المعلومات. وقد عرفت المراقبة الأمنية بأنها: ممارسة التحكم في حركة السكان من خلال متابعتهم وتعقبهم. ويقوم بهذه المهمة متخصصون في إدارة الأمن وتقييم المخاطر والتهديدات المستقبلية التي يمثلها المهاجرون والأجانب غير المرغوب فيهم (العربي، 2015).

ومن المعروف أن مدرسة باريس توجه دراساتها على الوحدات الصغرى في المجتمع، وتضع بعض القضايا مثل: المهاجرين غير الشرعيين، وهي أحد أخطر القضايا التي تعانيها فرنسا.

يتضح مما تقدم أن أبرز مخاطر أمننة القضايا أن يساء تقييم المشكلات، ومن ثم تكون مجالًا لتغول الدولة في المجتمع من خلال التوسع في أمننة كل قضية، ويكون المجتمع محكومًا أمنيًّا أكثر مما هو محكوم سياسيًّا وقانونيًّا؛ لذلك من المهم إيجاد بيئة خصبة للدراسات الأمنية التي تستطيع أن تثبت الخطر المهدد للوجود، وأن تقدم لصانع القرار مبررات قوية لوضعها أمام الرأي العام.

**رابعًا: نماذج أمننة الهجرة غير الشرعية**

تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا التي تشكل مهددات لأوروبا، وتتركز مخاطر الهجرات غير الشرعية في: تنشيط الإرهاب وزيادة انتشار أموال الظل، واستغلال العمالة غير الشرعية، بتشغيلهم برواتب ضئيلة وبلا حقوق عمال، وتفويت الفرص على توظيف المواطنين، وزيادة الضغط على الخدمات العامة، وتسهيل تشكيل بؤر للجريمة واستقطابهم من قبل العصابات المنظمة.

وقد أكدت بعض الدراسات العلاقة الطردية المباشرة بين الهجرات غير الشرعية وبين المشكلات الاقتصادية، وخاصة اختلال سوق العمل وعدم التوازن بين العرض والطلب؛ مما يؤدي إلى بروز خطاب احتجاجي متطرف من داخل الدول التي تتعرض للهجرات غير الشرعية، إضافة إلى الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وانتشار المشاريع الوهمية وتزايد غسل الأموال. كما أن علاقة المهاجرين غير الشرعيين بالجريمة المنظمة وطيدة، وخاصة في قضايا: الإرهاب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والدعارة وتهريب الأسلحة، وتهديد الأمن الوطني بزرع خلايا مخربة، كما أن الهجرات غير الشرعية تعد من أبرز مهددات الهوية والثقافة والقيم، ومن مهددات الإخلال بالبناء الديموغرافي والاجتماعي، بازدياد كثافة النسل والزواج من مواطنات ومواطنين، ومن المشكلات الصحية والبيئية، خاصة وأن المهاجرين يعيشون في أحياء نائية وغير صحية ولا يلتزمون بالمعايير الصحية البسيطة، وهذه أبرز الأسباب التي حفَّزت مراكز الفكر الأمنية لدراستها بوصفها مشكلات أمنية غير عادية (بوسنان، 2018).

وتتعرض جميع دول العالم التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي للهجرات غير الشرعية، وخاصة الدول المتاخمة للدول الفقيرة أو التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وقد تعرضت الدول الأوروبية إلى موجة هجرات غير شرعية على مدى سنوات طويلة، وقد كانت ظاهرة تعالج وفق نظام العمال أو على مستوى تدخل الأمن في حدود ما يقع من مخالفات، إلا أن تفاقم الظاهرة تطلب رفع درجة مستواها إلى الخطر على الهوية وعلى المجتمع الأوروبي وزيادة نسب العاطلين عن العمل البسيط وانتشار أموال الظل والجريمة ومجموعة مخاطر أصبحت تهدد وجود بعض الدول؛ مما جعلها قضية أمنية تعالج على مستوى السياسات العليا، وسن قوانين أكثر صرامة للحد منها.

وتؤكد بعض الدراسات أنه «حتى قبل هجمات 11 سبتمبر، برز الاهتمام بالعلاقة بين العولمة والهجرة والأمن في عالم السياسة وفي بعض مجالات الدراسات الأمنية. وقد احتلَّت الهجرة مكانةً بارزةً في جدول الأعمال الأمني الأوروبي طوال التسعينيات؛ حيث عزَّزت التفجيرات التي وقعت في مدريد في 11 مارس 2004، وفي لندن في 7 يوليو 2005، المخاوف القائمة بالفعل بشأن الروابط بين الهجرة والإرهاب في أوروبا. كما أثارت الحوادث السابقة، مثل: تفجيرات عام 1995 لشبكة مترو باريس من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، والهجمات التي شنها حزب العمال الكردستاني في العديد من دول أوروبا الغربية في التسعينيات، مخاوف بشأن العلاقة بين الهجرة والأمن (Adamson, 2006: 166). وقد كانت هذه أهم الأسباب التي حوَّلت الهجرة غير الشرعية إلى خطاب أمني يتطلب النظر في إمكانية أمننته.

ومن أهم الإجراءات الأمنية، التي سبقت الأمننة، وجعلت أوروبا جاهزة لتطبيقاتها في أي لحظة، ما يلي:

**- تأسيس قوات الأورو فورس Euro Force**

تعد من القوات الأوروبية الخاصة، تأسست في مايو 1995، وتتشكل من قوات الدول الأربع المطلة على البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا)، ومهمتها الرئيسة حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، وتنقسم إلى قوة برية وقوة بحرية، وعلى إثر ذلك تبنى الاتحاد الأوروبي تأسيس قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002، ومن أبرز أهدافها منع الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات (بوسنان، 2018).

**- تأسيس الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX**

تأسست في أكتوبر 2004 ومقرها وارسو، بعد تفاقم مشكلات الهجرات غير الشرعية لأوروبا، وخاصة بعد ثبوت وجود علاقة بين بعض المهاجرين والإرهاب، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ومهمتها الأساسية حراسة الحدود، وخاصة سواحل البحر الأبيض المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية (بوسنان، 2018).

**- إنشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد)**

أقر البرلمان الأوروبي قوانين جديدة عام 2008، تقضي باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وتبنى أسلوب الترحيل والطرد، والدخول في

اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، خاصة ليبيا وتونس (بوسنان، 2018). وقد صدرت قوانين مطورة في عامي 2014، 2020.

**- عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف**

وقعت دول أوروبا الجاذبة للمهاجرين، اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة للمهاجرين، واتفاقيات متعددة، وأشهرها الاتفاقية المعروفة باسم مسار برشلونة عام 1995، وتمثل اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وركَّزت أكثر مشروعات الشراكة على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة. وتؤكد الاتفاقيات الثنائية منع تسلل المهاجرين وترحيلهم، إلا أن اتفاقية إسبانيا مع المغرب تعد نموذجًا ناجحًا؛ إذ سمحت إسبانيا بدخول 3000 عامل مغربي موسميًّا، بحيث لا تزيد مدة العمل عن تسعة أشهر، مع إعطاء أولوية للملتزمين ممن سبق لهم العمل في إسبانيا (بوسنان، 2018).

ويؤكد هذا المسار التاريخي لتطبيقات الأمننة في أوروبا، وجود أزمة ديموقراطية أسهمت في إحداث زعزعة أمنية، وفق الغطاء الديموقراطي؛ مما تطلب تكليف مراكز الدراسات الأمنية بإيجاد نظرية قادرة على التصدي للمهددات الأمنية دون الإخلال بالديموقراطية.

**خامسًا: دور الأمننة في الوقاية من الجريمة**

يتضح من عرض مفهوم نظرية الأمننة علاقتها الكبيرة بالوقاية من الجريمة؛ وذلك لأن القضايا المهددة لوجود الدولة ووجود المجتمع، تكون غالبًا من قضايا: الهجرة غير الشرعية، والإسلاموفوبيا، وفق المهددات التي تعرضت لها أوروبا في حقبة زمنية، وتغير المناخ، وكل قضية تنطوي تحتها مصفوفة متكاملة من الجريمة والانحراف، مثل: الاتجار بالبشر والمخدرات والسلاح غير المرخص، وغسل الأموال، ومثل: تلوث البيئة الناتج من المصانع والاحتطاب والرعي الجائرين، ويصعب الوقاية من كثير من الجرائم إلا بأمننة المظلة الكبرى التي تحركها.

ويمكن لكثير من الإجراءات الروتينية وسن الأنظمة والتشريعات العادية، أن تشكل حاجزًا قويًّا للوقاية من الجريمة قبل وقوعها؛ وذلك لأنها إما أن تردع الجناة قبل تفكيرهم في اتخاذ قرار ممارساتهم الخاطئة، أو أنها ستمنع التحفيز لارتكاب الجريمة أو مخالفة الأنظمة؛ حيث إن كثيرًا من الناس يخضع لضغط الحاجة إلى المال، وهو يملك مهارات معرفة الطرق الخفية، إذا كان من أهالي المناطق الحدودية؛ مما يجعل منه أداة استغلال، كما أن تعامل مؤسسات الضبط المعنية بقضايا الأمن والتنمية والتجارة، مع الأنظمة بشكل حرفي، سوف يحفِّز الجناة على اختراق الأنظمة وإيجاد ثغرات كثيرة، وإنما ينبغي التدخل في الحالات التي يثبت فيها وجود تحايل، مهما كان العمل قانونيًّا من حيث الشكل (Jacobs and Robert O'Brian, 1998, pp837-839).

وتعد الهجرة غير الشرعية، وحالات مخالفة نظام الإقامة الشرعية ومخالفة نظام الحدود، وهي أحد أهم قضايا الأمننة، مسألةً قانونيةً في أساسها، ويمكن أن تخضع للمعالجة النظامية، إلا أن تزايد أعدادها بشكل مفرط وصعوبة حصرها أو السيطرة عليها، سوف يؤدي إلى مهددات أمنية كثيرة تشكل في مجموعها خطرًا يهدد وجود الدولة، ومن أبرز المخاطر المؤكدة، التغيير في الهوية الوطنية والاجتماعية للبلد المهاجر إليه، وإدارة أموال ظل يصعب حصرها، وقد تؤدي أموال الظل إلى مشكلات اقتصادية كبرى، وتغيير قوانين سوق العمل بوفرة الأيدي العاملة الرخيصة أمام الأيدي العاملة المدربة والنظامية، إضافة إلى انتشار التسول والسطو وتشكيل العصابات والترويج للمخدرات والدعارة والاتجار بالبشر، كما أنها تسبب ضغطًا على الخدمات العامة والخدمات الصحية والتنموية بشكل لم يكن ضمن حسابات السياسات العامة لفقدان الإحصاءات حول أعداد المهاجرين. ومن ثم فإن أمننة القضايا التي تنطوي على مخاطر بعيدة المدى، سيكون من أهم عوامل الوقاية من الجريمة.

وهي تتحرك في المجتمع خارج إطار سيطرة الدولة، وتضغط على الخدمات العامة، كما تضغط أموال الظل على الاقتصاد، وهذا يجعل مخاطرها متعددة الأبعاد، كالتالي:

**البعد الأمني:** يكمن البعد الأمني في إقصاء مخالف نظام الإقامة عن العمل ومزاولة المهن؛ مما يضطره إلى السطو والسرقة والعمل المتخفي في المزارع والأماكن التي ليس فيها مقابلة الجمهور، إضافة إلى نشر تصنيع الخمور بالطرق التقليدية وغير الآمنة، والدعارة، وتشكيل العصابات، وعليه تحدَّدت الحلول الأساسية لمعالجة القضايا في الترحيل من المنبع (بلد الطرد، وبلد الوصول الأول)، أو الدمج داخل المجتمع بشكل قانوني (زعير، 2023، ص. 77).

**البعد الاقتصادي:** يرتبط هذا البعد بمخاطر كمية «أموال الظل» التي تتداول في المجتمع، ولا يمكن حصرها ولا التنبؤ بقيمتها، إضافة إلى التحويلات المالية إلى الخارج عبر وسطاء. ويمكن ملاحظة أن من بين مجموعة أسباب أزمة اليونان الاقتصادية عام 2010، وأزمة إيطاليا عام 2016 تزايد نسبة اقتصاد الظل (زعير، 2023، ص.78).

## 4. الخاتمة

تؤكد نظرية الأمننة، أنها واحدة من أهم النظريات التي أحدثت جدلًا كبيرًا في الأدبيات الأمنية والسياسية، وعلى الرغم من أنها أظهرت قدرة فائقة على التعامل مع القضايا التي تهدد وجود الدولة، وتنطوي

في ظاهرها على أنها قضايا أمنية اعتيادية، فإنها تحمل معها مخاطر ديموقراطية وأخلاقية في حال إساءة استخدامها. كما أنها حملت معها مبررات تستطيع أن تتجاوز من خلالها انتقادات الرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية، أو على الأقل أنتجت خطابًا نِديًّا لها.

وتؤكد تجربة الاتحاد الأوروبي في أمننة ظاهرة الهجرات غير الشرعية، نموذجًا جديدًا لأساليب التصدي للظاهرة والحد منها، من خلال تحليلها تاريخيًّا وفلسفيًّا والتعرف على المخاطر المباشرة والتهديدات المضرة منها، من أجل إيجاد مناخ علمي يُمهِّد لصناعة القرار السياسي، وإعطاء غطاء قانوني لمواجهتها والتصدي لها والتعامل معها. وقد بُذلت جهودٌ فكريةٌ كبيرةٌ من أجل الوصول إلى حلول جذرية تحقق المصالح العليا للاتحاد الأوروبي، وتحدُّ من استغلال دستوره الذي يؤكد الديموقراطية، ويجيز حق تنقل الإنسان وهجرته للمكان الذي يرغب فيه.

ومن أبرز نتائج الدراسة، ما يلي:

- أن إطار عمل المنظمات الأوروبية أن تعمل وفق معايير دولية أساسية، وإذا تعرَّضت الدول الأوروبية لأزمات تهدد وجود المجتمع أو وجود الدولة، فيتعين عليها أن تنتج نظريةً تعالج مشكلاتها، بحيث لا تُخلُّ بمعايير الديموقراطية، مع تعريف مفهوم النظرية وآليات تنفيذها، ومبرراتها، ومعاييرها المتوافقة مع المعايير الدولية.
- تؤكد الأمننة مراعاة ثلاثة إجراءات أساسية لتهيئة المجتمع لأمننة أي قضية، وهي: الأول: إعلان رئيس دولة أو من يمثله للرأي العام عن وجود تهديد مصيري وخطر على المجتمع، مثل: مشكلة تغير المناخ، والإرهاب، وأن هذا التهديد يواجه إطارًا مرجعيًّا (قد يكون الإطار المرجعي: دولة، أو جماعة، أو قيمة أساسية، مثل: الديموقراطية). والثاني: تلقي التأييد من الرأي العام، والموافقة عليه ولو بالصمت. والثالث: البدء في اتخاذ الإجراءات الطارئة والاستثنائية كمحاولة لتأمين الإطار أو القضية.
- تعتبر أمننة بعض القضايا الوجودية مجالًا للوقاية من الجريمة، مثل: الهجرات غير الشرعية، والإضرار بالمناخ أو البيئة بشكل مفرط.

وفي إطار ما سبق عرضه، تتحدد توصيات الدراسة في الآتي:

- تعتبر نظرية الأمننة مصدرًا أساسيًّا للفكر الأمني والسياسي والقانوني، في ملء الفراغ الناتج من قدرات الأشخاص أو الجماعات الانتهازية على استغلال القانون للقيام بأعمال تهدد وجود المجتمع وأمن الدولة، وبالتالي يمكن غرسها في السياسات الأمنية والاستعانة بها في دعم اتخاذ القرار.
- دعم الدراسات الأمنية العربية، وتأصيلها منهجيًّا لتكون قادرة على مواكبة مراكز دراسات الأمن والسلام العالمية، وعلى تفكيك المخاطر، وخاصةً التي تتشكل عبر سنوات طويلة، ثم تتشعب أزماتها ولا تظهر إلا بعد رسوخها.
- تشجيع الباحثين العرب للاهتمام بأبحاث خاصة بعملية الأمننة، وتطبيقاتها؛ نظرًا لما تمثله من أهمية في الوقت الراهن وفي المستقبل.
- كشف المجالات التي يمكن إجراء دراسات مستقبلية حولها ذات صلة بالموضوع، كأمننة القضايا الناتجة من تطور الذكاء الاصطناعي ومن تطور التحرير الجيني.
- تأسيس مراكز بحثية متخصصة في بحث وتحليل القضايا الثقافية المهددة؛ نتيجة الغزو التكنولوجي وهجمات العولمة كالحفاظ على التراث، والعادات والتقاليد.

**الإفصاح عن تضارب المصالح**

يعلن المؤلف أنه ليس لديه أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

**الإفصاح عن تمويل البحث**

يعلن المؤلف (المؤلفون) بأن البحث المنشور لم يتلقَ منحة مالية من أية جهة تمويل في القطاعات العامة أو التجارية أو المؤسسات غير الربحية.

## المراجع

### أولًا: المراجع العربية

بوسنان. سفيان (2019). الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة. مجلة العلوم السياسية، العدد (55)، 205-228. https://doi.org/10.30907/jj.v0i55.20

زعير، محمد السيد (2023). محددات تراجع الحريات في النظم الديمقراطية الغربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

شيتيه، فايزة (2011) البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية «1995-2010م»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

عبد الرحمن، طارق عطية (2013). دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية: منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض.

العربي، محمد (2015). نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن، ملحق مفاهيم المستقبل، يصدر مع دورية اتجاهات وأحداث، عدد 8، مارس.

العساف، صالح محمد (1989). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض.

قنيلجي، عامر، وإيمان السامرائي (2009): البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

قوجيلي، سيد أحمد (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169.

المطيري، مطلق سعود (2015) دور المتحدث الإعلامي في عملية الاتصال الإقناعي: دراسة حالة المتحدث الإعلامي في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، ع 72، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

مشري، مرسي (2015). أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات، سياسات عربية، العدد (15)، يوليو.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية**

Arrigo, Bruce A. (2018). The Sage Encyclopedia of Surveillance, Security and Privacy, Sage publishing.

Adamson, Fiona B. (2006). Crossing Borders: International Migration and National Security. International Security, Vol. 31, No. 1 (Summer, 2006), pp. 165-199.

Bigo, Didier (2008). International Political Sociology in Paul D. Williams ed. "Security Studies: Introduction", Routledge, New York.

Buzan, Barry et al. State authors clearly (1998). "Security: A New Framework for Analysis" (London and Boulder, CO : Lynne Rienner.

Charrett, Catherine (2009). A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security. nstitut Català Internacional per la Pau Barcelona

David Jacobs and Robert O'Brian, "The Determinants of Deadly Force: A Structural Analysis of Police Violence", (American Journal of Sociology, 103(4), 1998).

Dritëro Q. Arifi, "The concept of "Comprehensive security" as a draft for reconstructing security in a system of international relations", Iliria International Review, Pristina, Kosovo, 2011.

Floyd, Rita (2011). Can securitization theory be used in normative analysis? Towards a just securitization theory", Security Dialogue, Vol. 42, (4-5), 2011.

Gallya Lahav, Marie Courtemanche, " The Ideological Effects of Framing Threat on Immigration and Civil Liberties", (Political Behavior review, 34, September 2012) available : https://doi.org/10.1007/s11109-011-9171-z

Kurniawan, Yander (2018). The Politics of Securitization in Democratic Indonesia, Palgrave Macmillan.

Mauricio Rivera Celestino, Violence Breeds Violence: How Violent Crime Affects Repression in Democratic Regimes, research workshop on Advancing the Scientific Study of Conflict and Cooperation: Alternative Perspectives from the UK and Japan, Colchester, Essex, England, March 20-21, 2012.

Nyman , Jonna (2013). Securitization Theory", In Laura J. shepherd (eds.), Critical Approaches to Security: An Introduction to Theories and Methods, (New York: Routledge.

Shepherd, Laura J. (2013). Critical Approaches to Security, Routledge, New York.

Shipoli, Erdoan A. (2018). Islam Securitization and Foreign, Palgrave Macmillan, New York.

Topulli, Enela, Securitization of Migration and Human Rights in Europe, European Journal of Multidisciplinary Studies Articles, Volume 1, Issue 5, 2016

Wæver, Ole (1989). Security, the Speech Act: Analyzing the politics of a word, Centre of Peace and Conflict Research, Working Paper.

Waever, Ole (2000). The EU as a Security Actor: Reflections from a Pessimistic Constructivist on Post-Sovereign Security Orders, In Morten Kelstrup and Michael Charles Williams, International relations theory and the politics of European integration: power, security, and community, (London: Routledge, 2000)

Wilkinson, Claire (2007). The Copenhagen School on Tour in Kyrgyzstan, Security Dialogue, Vol. 38, No. 1.